

## المغرب يتطلع لتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادته على الصحراء

### وزير الخارجية المغربي يؤكد أن بلاده ماضية في دبلوماسية القنصليات

محمد ماموني العلوي

الرباط - تعكس تصريحات وزير الشؤون الخارجية المغربية، ناصر بوريطة، التي أكد فيها سعي بلاده المضي قدما في دبلوماسية القنصليات في الأقاليم الجنوبية للمملكة رغبة الرباط في توجيه جهودها الدبلوماسية هذه المرة نحو كسب اعتراف دولي واسع ومباشر بمغربية الصحراء بعد الاعتراف الأميركي.

وقال بوريطة أثناء افتتاحه القنصلية العامة لمملكة البحرين في مدينة العيون، التي تعد أكبر مدن الأقاليم الجنوبية، إن عدد "البعثات الأجنبية في الأقاليم الجنوبية وصل اليوم إلى 20 قنصلية بين العيون والداخلية في ظرف سنة تقريبا".

وأوضح أن الرباط ستواصل دبلوماسية القنصليات بتعليمات من العاهل المغربي الملك محمد السادس، وذلك في وقت يرحب فيه متابعون من هذه الدبلوماسية ستقوץ بنزع المغرب لاعتراف دولي مباشر بسيادته على الصحراء، لاسيما بعد الخطوة الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة باعترافها بمغربية الصحراء واعتمادها لخارطة جديدة للمملكة تضم الصحراء.

وقال هشام معتضد الأكاديمي والمحلل السياسي، إن "موقف المغرب على لسان وزير خارجيته بات واضحا ورسائله لا تشوبها أي شائبة. إرادة الدولة السياسية في ملف الصحراء لا تريد الاكتفاء فقط بالدعم الخطابي، بل تنتظر من الدول الداعمة ترجمة مواقفها وخطاباتها التواصلي والسياسية إلى عمل ميداني ورمز دبلوماسي فعلي".

وأوضح معتضد في تصريح لـ"العرب" أن "هذا التوجه الجديد الذي تبناه المغرب يندرج في إطار الرغبة السياسية الإيجابية والجادة للمغرب بالذمق قدميا هذا النزاع المفتعل إلى حل واضح وانخراط المنتظم الدولي عبر تحمله المسؤولية التاريخية من خلال ترجمة موقفه الداعم إلى حل عادل ودائم من قنصليات ومواقف إلى أفعال وأسس دبلوماسية ميدانية".

ويقول متابعون لملف الصحراء إن الاعتراف الأميركي الأخير بمغربيته سيفتح أفقا جديدا سياسيا ودبلوماسيا قد يفضي إلى توسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على الصحراء، لاسيما بعد أن وجدت جهة البوليساريو الانفصالية نفسها في عزلة كبيرة بعد أن أصبحت الأقاليم الجنوبية وجهة للتفويضات الدبلوماسية.

وبالرغم من وجود دول لا تزال تتشبث بمواقفها الداعمة للمسارات الأممية في هذا الملف، إلا أن هناك عقبات أصح هذه التوجهات خاصة بعد توقف جولات الحوار بين الانفصاليين والرباط في العام الماضي إثر تقديم هورست كولر، المبعوث الأممي إلى الصحراء، استقالته بسبب دواعي المرض، إضافة إلى إعلان البوليساريو الانسحاب من اتفاق إطلاق النار الموقع مع المغرب في العام 1991.

وقالت وزيرة خارجية نيوزيلندا، نانايما ماهوتوا، الثلاثاء، إن بلادها لم تغير موقفها من قضية الصحراء،

وتدعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في المنطقة".

ويقول مراقبون إن اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء قد يحفز دولاً أخرى بعز موقوف الرباط حيث تطرح مبادرة العاهل المغربي حكما ذاتيا للصحراء لكنه تحت السيادة المغربية وهو ما يرفضه الانفصاليون.

وأكد معتضد أن "اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء وعزمها فتح قنصلية لها بالداخلية يندرج في إطار هذا التوجه الجديد لمسلسل التسوية السياسية لهذا النزاع الإقليمي، كما أنه سيضجع العديد من العواصم الغربية والدول الجارة على الانخراط في تحمل المسؤولية الأممية تجاه هذا النزاع الإقليمي في ترجمة مطالباتها ومواقفها السياسية إلى أعمال ميدانية بافتتاح تمثليات دبلوماسية على أراضي الجنوب الغربي للمملكة المغربية".



هشام معتضد  
المغرب ينتظر من الدول الداعمة ل ترجمة مواقفها إلى رمز دبلوماسي فعلي

ويوضح المحلل السياسي أن هذا الاعتراف يكسر ضغطا كبيرا على إسبانيا وفرنسا بحكم روابطهما التاريخية و"سؤوليتهم المشتركة في إرث هذا النزاع المفتعل".

وقال معتضد "الموقف الأميركي الجديد سيدفع الساهرين على تتبع هذا الملف على المستوى الدبلوماسي في باريس ومدريد إلى مراجعة طريقة تدبيره وخاصة التفكير في الخروج من جمود المواقف الداعمة خطابيا إلى تفعيلها وترجمتها على أرض الواقع".

وهناك من استنقروا تعاطيا متقدما للدول الغربية التي تربطها شراكات مع المغرب على غرار فرنسا التي تعد الشريك الأول للرباط على عدة مستويات منها الامتيازات المباشرة بالصحراء لملقح الحكم الذاتي بالصحراء.

ورغم حذر بعض الأوساط الفرنسية من هكذا خطوة في هذا التوقيت بالذات، إلا أن عددا من المؤثرين في السياسة الخارجية الفرنسية يقرون بأن هناك خططا مبرمجة للاتجاه في خط الاعتراف المباشر بالصحراء لحماية امتيازاتها.

وفي هذا الصدد، قال الخبير الجيو-سياسي الفرنسي، أميرك شورباد "بوسعنا الآن أن نأصل ألا تتخلف دول الاتحاد الأوروبي عن الركب، وأن تذهب بعيدا في منطلها من خلال الاعتراف الكامل بسيادة المغرب على صحرائه، مبرزا أنه "سيكون من مصلحة فرنسا أن تضع نفسها على رأس دينامية أوربية للاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء".

ومنذ بداية السنة الحالية، شهدت الأقاليم الجنوبية المغربية لاسيما مدينة الداخلة دينامية دبلوماسية قوية بافتتاح القنصليات العامة لكل من غامبيا وغينيا وجيبوتي وليبيريا وبوركينا فاسو وغينيا بيساو، بالإضافة إلى غينيا الاستوائية.

الشركات الأميركية توجه الاستثمارات نحو الأقاليم الصحراوية



اختراقات دبلوماسية هامة

## مساع لجمع شتات اليسار التونسي مع تأزم الأوضاع في البلاد

### مبادرة تستهدف تشكيل قطب يساري وإسقاط منظومة الحكم الحالية



#### محاولة لاستعادة زمام المبادرة بالشارع

وقال الهامي "منظومة الحكم مطالبة بالرحيل خاصة أن تونس تعيش أزمة سياسية وتصارع الرئاسات الثلاث".

وأوضح "الهدف من مبادرتنا إسقاط المنظومة الحالية وبناء منظومة جديدة تعمل من أجل صهر فضلات الشعب في تيار واحد وموحد".

ووفقا لمراقبين، يبدو أن هناك شبه إجماع حول ضرورة توحيد الصف اليساري في تونس لمواجهة التحديات الراهنة رغم أنه لم يتم بمراجعات ذاتية كفيّة بالعودة بقوة إلى المشهد السياسي.

وقال محسن النابتي الناطق الرسمي بالأحزاب القومية وأحد مكونات ائتلاف الجبهة الشعبية في وقت سابق، إن "الحزب يمد يده لكل محاولات التجميع من اليسار والقوميين والوطنيين وغيرهم".

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن "تونس تعيش أصعب أزمة منذ الاستقلال لذلك توحيد الجهود مطلوب.. نحن في التيار الشعبي نعتبر أن المعركة اليوم معركة وطن؛ هناك جماعة دمّرت الدولة ومقدراتها الاقتصادية بالكامل، ودمرت مؤسسات الدولة حيث تم اختراق القضاء والأمن وغيره، إذا اليوم معركة دولة وطنية ضد مجاميع تخريب الدولة الذين تمثلهم جماعة الإخوان المسلمين التي تمثّلها بدورها حركة النهضة وكل من قبل التحالف معها".

وتابع النابتي "نحن في حوار مستمر مع القوى اليسارية وسيتواصل الحوار ونحاول تسريع وتيرته. لدينا أيضا اتصالات بشخصيات وطنية من الأوساط العربية واليسارية والوطنية لخلق حالة

وسلّطت هذه التحركات الضوء مجددا على مخاوف من الطيف اليساري من أن تنسحر اللعبة السياسية في تونس على الاستقطاب الثنائي بين الدساترة، وهم الأشخاص أو الأحزاب المتفرعة عن الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي حكم تونس خلال حكم مؤسس الدولة الوطنية الزعيم الحبيب بورقيبة، ثم في ما بعد خلال فترة حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، وتمتلئ اليوم عبر موسى والحزب الدستوري الحر والإسلاميون المنضويين تحت حركة النهضة الإسلامية وأزرها. وتكشف هذه التحركات، التي كان أبرزها ندوة عُقدت الجمعة الماضية

بالعاصمة التونسية تحت عنوان "الرحيل منظومة الحكم"، النقاب عن "مقترح جديد لتوحيد التيارات اليسارية في إطار قطب اجتماعي يملأ الفراغ الموجود".

وبالرغم من أن هذه الندوة ضمت وجهات بارزة على غرار الهامي وعبيد غرار حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد في الانتخابات الرئاسية الماضية ما يؤثر على وجود مساع جديدة للتجميع، غير أن غياب أحزاب يسارية وأزنة في البلاد على غرار حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (الوط) والتيار الشعبي وغيرهما يثير تساؤلات جدية بشأن فرص هذه المحاولات لإنهاء حالة التشرد التي يعرفها اليسار.

ولم ينجح اليسار التونسي في استئثار فضل الأحزاب الحاكمة منذ 2012، وهو التاريخ الذي توحدت فيه الأحزاب اليسارية في إطار ائتلاف الجبهة الشعبية الذي ضم 11 حزبا يساريا، حيث مُني بهزيمة قاسية في انتخابات 2019 ولم يجمع مرشحوه للرئاسة (وهم ثلاثة) 3 في المئة من أصوات الناخبين.

ويُرجع متابعون هذه الحصيلة السلبية وحالة الانقسامات التي ال إليها الوضع داخل اليسار إلى معارك "الزعاماتية" التي قادت إلى تفكك ائتلاف الجبهة الشعبية قبيل الاستحقاق الانتخابي الأخير.

ومع تأزم الأوضاع داخل البلاد التي تشهد أزمة اقتصادية وسياسية غير مسبوقه يحاول اليساريون في تونس ترتيب الأوضاع داخل بيتهم من خلال الالتقاء حول عدد من المبادئ أبرزها الدعوة إلى إسقاط "المنظومة الحالية" وإنجاز إصلاحات عميقة.



حما الهامي  
نحن ندفع اليوم نحو تكوين قطب جديد يجمع القوى اليسارية



محسن النابتي  
ممركتنا ضد مجاميع تخريب الدولة التي تمثلها النهضة وحلفاؤها

## محاولات لإدخال الدستور الجزائري الجديد حيز التنفيذ دون تصديق الرئيس

تقريب للعودة، وغيا به مرشح لأن يطول أكثر".

وأوضح محمد شرفي أن "الظرف الاستثنائي لرئيس الجمهورية هو الذي تسبب في تأخر إصدار الدستور، وفي الحالة العادية لا يوجد ما يجبر الرئيس إصداره في تاريخ معين".

وأضاف "انطلاقا من أحكام الدستور الجديد سيتم ربط القانون العضوي للانتخابات مع قانون السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حيث سيكون تنظيم هيكل السلطة مستقبلا استرشادا بالقانون العضوي للانتخابات الذي سيسن لاحقا".

وتابع "اللجنة المكلفة بقانون الانتخابات، كانت تنتظر إصدار النص النهائي للدستور، حتى شرع في أشغال صياغة القانون، لأنه لا يمكن تصور قانون الانتخابات الجديد بمعزل عن مضمون الدستور، وبالرجوع لتعليمات رئيس الجمهورية في خطابه الأخير ستقوم اللجنة برفع وتيرة التحضير المادي لهذا المشروع في ضوء النص الدستوري المنح لإصداره وثيقة رسمية".

ووضع "تمائله للشفاء" موعدا لعملية، وهو ما يعتبر تمهيدا لإسقاط ما يتم تداوله في دوائر سياسية وقانونية، حول ضرورة تصديق الرئيس على الوثيقة في الخمسين يوما التي تلي يوم الاستفتاء، وإلا أصبح لاغيا.



محمد شرفي  
التصديق على الدستور سيكون بعد تمائل الرئيس للشفاء

وتوقع رئيس السلطة المستقلة الوطنية للانتخابات، في تصريح أدلى به للتلفزيون الحكومي أن "تتم عملية التصديق بعد تمائل الرئيس للشفاء" مؤكدا أنه "لا وجود لأجل دستورية محددة تفرض على الرئيس إخراج مرسوم نشر الدستور في زمن معين".

ومن جهتها، أعلنت الخبيرة الدستورية فتحيحة بن عبو، "أن عدم وجود أي نص في هذا السياق لا يرغب

صابر بلدي

الجزائر - تسابق مؤسسات دستورية وشخصيات قانونية مستقلة في الجزائر الزمن من أجل إدخال الدستور الجديد حيز التنفيذ دون أن يصادق عليه الرئيس عبدالمجيد تبون الغائب بسبب رحلته العلاجية.

وتحاول أوساط قانونية وسياسية الترويج لعدم وجود أجال محددة للتصديق على الدستور الجديد من قبل الرئيس وذلك بعد جدل تصاعد حول هذه العملية.

وأثار غياب تبون انتقادات وتوجسا بشأن التصديق على الدستور كما على إمكانية حدوث فراغ على مستوى السلطة، قبل أن يخرج الرئيس الجزائري في كلمة له للجزائريين في وقت سابق ليبيد مخاوف حدوث فراغ دستوري، لكنه أبقى على الجدل بشأن الوثيقة الدستورية.

وترك رئيس اللجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات محمد شرفي، المجال مفتوحا أمام تبون، للتصديق على الدستور الجديد للبلاد.